



مركز
البحر
للأبحاث



ماذا لو أدت الهجرة المناخية إلى زعزعة
استقرار دول شمال أفريقيا ودول جنوب أوروبا؟

تقديرات استراتيجية

نوفمبر 2025



تفرض ظاهرة الهجرة المناخية تحديات جيوسياسية وإنسانية متشابكة، مُلقيةً بضغوطٍ متزايدة على الدول في مختلف مراحل سلسلة الهجرة. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي، يُتوقع أن تُجبر التغيرات المناخية القاسية، وما يترتب عليها من كوارث طبيعية تشمل موجات الحر الحادة، والجفاف الممتد، وتراجع المحاصيل، والفيضانات المدمرة، نحو 143 مليون شخص في دول الجنوب العالمي على النزوح القسري بحلول عام 2050. وتُفرض هذه الكوارث أخطاراً جسيمة، لا سيّما في الدول النامية التي تعاني أساساً من ضعفٍ بنيويٍّ في خدماتها الأساسية ومواردها المالية المحدودة، وهو واقعٌ يدفع غالبية سكانها إلى العيش تحت خط الفقر. وفي ظل هذا السياق المأزوم، تتصاعد موجات الهجرة المناخية بشكل ملحوظٍ نحو دول الشمال، حيث يبحث الأفراد عن ظروفٍ معيشيةٍ أكثر استقراراً وأماناً، هرباً من تداعياتٍ تُفاقم هشاشة أوطانهم الأصلية وتُهدد مقومات بقائهم.

تحتل منطقة شمال أفريقيا، بحكم موقعها الجغرافي الرابط بين الجنوب العالمي وأوروبا، محورَ عبورٍ استراتيجيًّا لهؤلاء المهاجرين، فيما يُمثل جنوب أوروبا البوابة الأساسية للدخول إلى دول الشمال العالمي. وتُلقي هذه الضغوط المتزايدة للهجرة المناخية بظلالها الثقيلة على كلتا المنطقتين، مُولدةً بيئةً خصبةً لاضطراباتٍ محتملةٍ قد تمتد آثارها عبر ضفتي البحر الأبيض المتوسط، بما يُهدد استقرار التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة. وفي محاولةٍ لإدارة هذه التدفقات المتصاعدة، تنخرط "دول المقصد" الأوروبية في تفاعلاتٍ معقدة مع "دول العبور" ضمن إطار ما يُعرف بـ "دبلوماسية الهجرة". وتقوم هذه الاستراتيجية على منح دول المقصد حوافز متنوعة، تشمل تسهيلات التأشيرات وفرصاً استثمارية، لدول العبور، مقابل تبني الأخيرة إجراءاتٍ فعالة لاحتواء المهاجرين غير النظاميين القادمين من أراضيها وتشديد الرقابة على حدودها، بينما يُقدّم دعمٌ اقتصادي واستثماري موازٍ لدول المنشأ بهدف معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة.

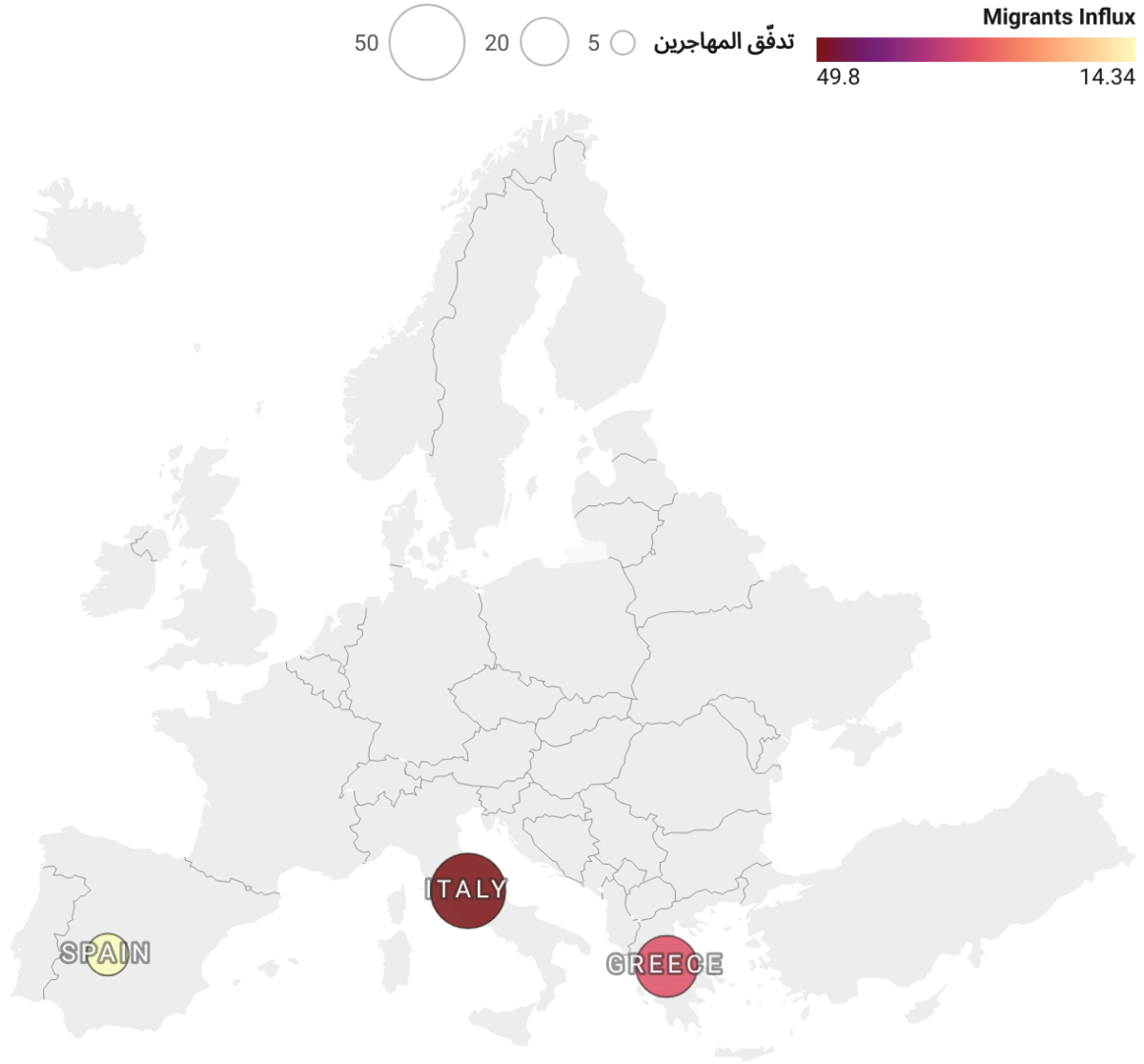
وعلى الرغم من أن هذه الأساليب الدبلوماسية قد تُحقق نجاحاً نسبياً في حالاتٍ معينة، أثبتت التجارب المتكررة قصورها في مواقف عديدة. ومع التفاقم المتوقع للاضطرابات المناخية، يُتوقع أن تتزايد موجات الهجرة الناتجة عن تغير المناخ، بما يُنذر بتآكل فعالية تلك الأدوات تدريجياً وصولاً إلى انعدام جدواها، وهو ما سيُحتم على دول المقصد ابتكار آلياتٍ أكثر فاعلية واستدامة. وتُشير الدلائل إلى احتماليةٍ مرتفعةٍ لحدوث تداعياتٍ جسيمة تطال الجانبين؛ إذ قد تواجه دول العبور ضغوطاً متنامية على مواردها المالية تفوق قدرتها الحالية، بالتوازي مع تصاعدٍ ملموسٍ في حجم التهديدات الأمنية. وفي المقابل، قد تشهد دول الدخول تفاقمًا في الأعباء الاقتصادية، وتوتراتٍ سياسية، واحتداماً في الاستقطابات الثقافية، بما يمنح التيارات اليمينية المتطرفة زخماً متزايداً قد يُفضي إلى تغييراتٍ جوهرية في بنية الاتحاد الأوروبي. وبذلك، تُنذر الهجرة المناخية بالتحويل إلى تهديدٍ بالغ الخطورة على الاستقرار الإقليمي ما لم تُعتمد إجراءاتٌ فعالة وتنسيقٌ مشترك لاحتواء آثارها.

وعليه، تستعرض هذه الورقة البحثية الأثر المزعزع للاستقرار الذي قد تُخلّفه الهجرة الناجمة عن التغير المناخي على دول العبور في شمال أفريقيا ودول الدخول في جنوب أوروبا. وتنقسم الورقة إلى أربعة محاور رئيسية، هي: تدهور المناخ، والانعكاسات على دول العبور، والانعكاسات على دول الدخول، والحلول المقترحة. وتتناول الورقة التداعيات الاقتصادية والسياسية والأمنية المترتبة على هذه الظاهرة، مؤكدةً الحاجة إلى تبني تدابير مخصصة تتلاءم مع أوضاع الدول المتضررة.



وتخلص إلى ضرورة أن يُقدم الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تعزيز حلول الصمود والإنذار المبكر، حوافز أكثر جاذبية لدول شمال أفريقيا، وأن تُصاغ المقترحات بما ينسجم مع الواقع الفعلي والمتطلبات الاقتصادية والأمنية للدول الأفريقية، بما يُسهم في بناء شراكاتٍ متوازنة تُعالج جذور المشكلة بدلاً من الاكتفاء بإدارة نتائجها.

تدقق المهاجرين عبر المسار المتوسطي نحو أوروبا عام 2025



وفقًا لبوابة البيانات التشغيلية عند الوصول إليها في 30 سبتمبر 2025.

المصدر: The Operational Data Portal

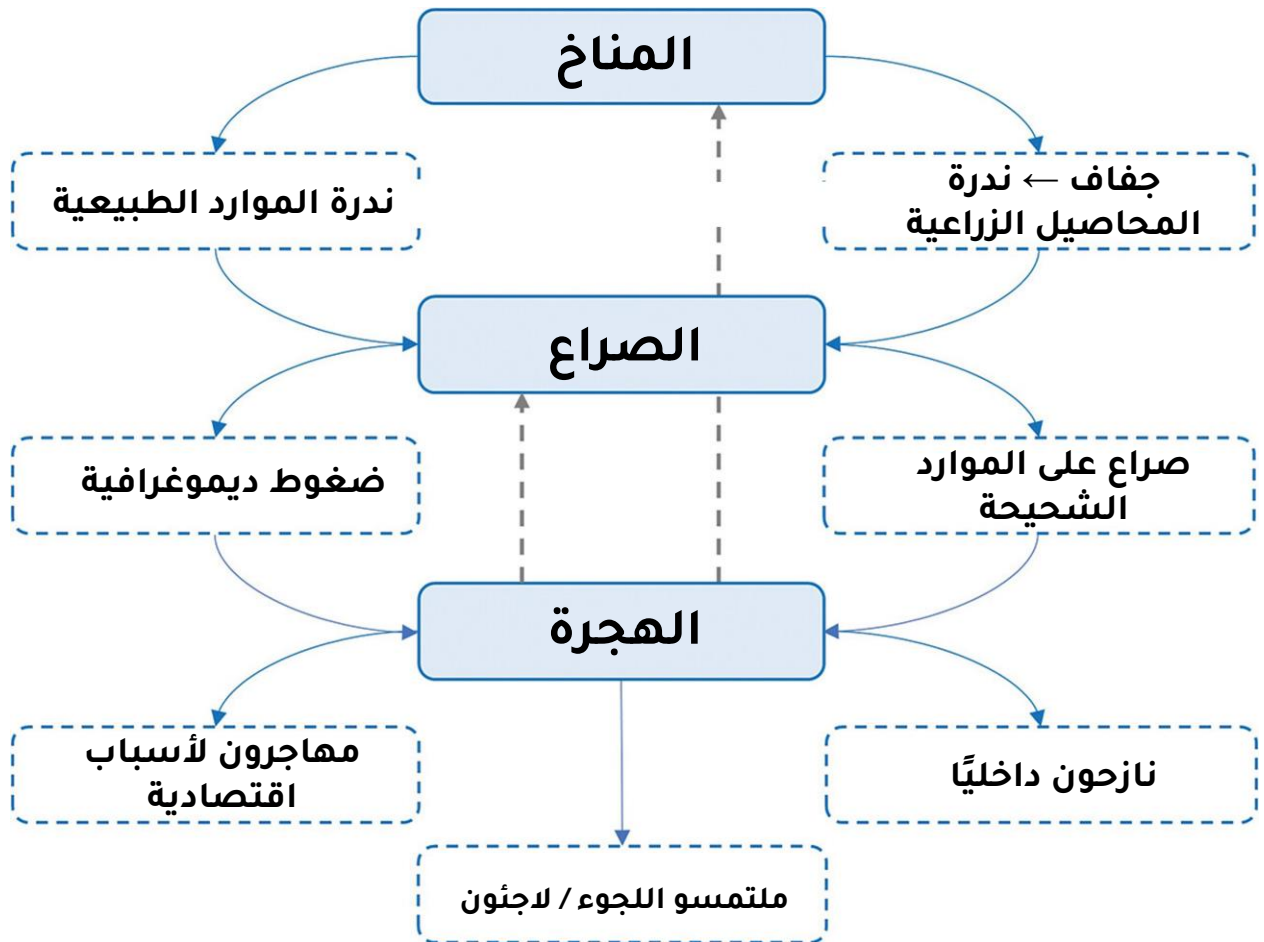
جدلية تدهور المناخ والصراع والهجرة

يُشير مصطلح التغير المناخي إلى "التحوّلات طويلة الأمد في درجات الحرارة وأنماط الطقس"، وهو مفهومٌ يشمل مؤشراتٍ تمتد من ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات إلى شحّ المياه وتراجع الإنتاج الزراعي. وقد خلف هذا التغير أثراً بالغاً في القارة الأفريقية، التي تشهد ارتفاعاً في درجات الحرارة يفوق المتوسط العالمي، وتتعرض لموجاتٍ متكررةٍ من الجفاف والفيضانات، مما تسبّب في خسائر بشرية واقتصادية فادحة. وتُشير التوقعات إلى أنه، في حال غياب تدابير فعّالة لتعزيز القدرة على الصمود، سيواجه نحو 118 مليون شخص من الفئات الأشد فقراً في أفريقيا بحلول عام 2030 تهديداتٍ مباشرة ناجمة عن الجفاف والفيضانات وموجات الحرّ الشديد، وهو ما سيُعيق في نهاية المطاف جهود التنمية الاقتصادية في هذه الدول. وتُعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأكثر تضرراً من هذه الاضطرابات المناخية، إذ تتسارع فيها وتيرة موجات الجفاف، وتُشير التوقعات إلى ازدياد حدّتها، لا سيّما في وسط القارة وجنوبها. ويُلاحق الجفاف، بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة، أضراراً جسيمة بالمحاصيل والإنتاج العام، مما يُفضي إلى تراجع حادّ في القطاع الزراعي الذي تُمثل عليه هذه المناطق ركيزةً أساسيةً لاقتصاداتها. ويُفاقم هذا التدهور الزراعي من هشاشة السكان، فيجعلهم أكثر عُرضةً للمجاعة وسوء التغذية والأمراض، الأمر الذي يُفضي بدوره إلى موجاتٍ متزايدة من الهجرة والنزوح القسري على نطاق واسع.

تُفاقم ظاهرة التغير المناخي، بما تتضمنه من ارتفاع في درجات الحرارة وازديادٍ في مستويات سطح البحر وندرة في المياه وتراجع في الإنتاج الزراعي، من تدهور سبل المعيشة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي، مما يدفع إلى موجات نزوح كثيفة باتجاه الشمال. وتؤدي هذه الظروف القاسية إلى تراجع المحاصيل وشحّ الموارد، وهو ما ينعكس سلباً على المناطق الأكثر هشاشة في القارة، والتي تتسم بارتفاع معدلات الفقر، والاعتماد المفرط على الزراعة المطرية، والتفاوت الكبير في توزيع الموارد، فضلاً عن ضعف الهياكل الحكومية. وعندما تُهدّد هذه الظروف البيئية الأمن الغذائي وسبل العيش، تتفجر الصراعات حتماً على الموارد الشحيحة والحيوية، كالأراضي والمياه والمراعي، بما يُعمّق دوامة العنف والنزوح. وبناءً على ذلك، تشهد هذه المناطق تصاعداً في حدّة الصراعات العنيفة بين المزارعين والصيادين ومجتمعات الرعاة نتيجة التنافس على الموارد المحدودة. كما تستغلّ الجماعات المتطرفة هذا التنافس الناجم عن التدهور المناخي لتجنيد الأفراد وتوسيع نطاق نفوذها، مُفاجمةً بذلك حالة عدم الاستقرار. وتُبرز بعض الدراسات العلمية هذه العلاقة الوثيقة، مُشيرةً إلى أن الصراعات المسلحة المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة قد ترتفع بنسبة 54% بحلول عام 2030، وهو ما يؤكد الترابط العميق بين تغير المناخ وتنامي النزاعات في البيئات الهشة.



في ظلّ هذه التهديدات الأمنية المتصاعدة، يُضطرّ السكان إلى الهجرة، سواء داخل حدود بلدانهم (نزوح داخلي) أو خارجها. وعندما يُهجّر الأفراد إلى مناطق أخرى داخل الدولة نفسها، فإنهم يفرضون ضغوطاً إضافية على موارد المناطق المستقبلة، ليجدوا أنفسهم في مواجهة الحلقة ذاتها من التنافس على الموارد. وقد يدفع هذا الواقع المرير كثيرين منهم في نهاية المطاف إلى الهجرة نحو دول الشمال العالمي. وبذلك، يتجلى تدفق المهاجرين في صورتين أساسيتين: نزوح مباشر من مناطق الصراع، أو نزوح ثانويّ يشكّل امتداداً لحركات النزوح الداخلي. وتتأثر دول شمال أفريقيا وجنوب أوروبا على نحو عميق بهذا المسار المعقد من الهجرة وما يخلّفه من تداعيات، إذ تُشكّل هاتان المنطقتان معاً نقاط العبور والدخول الرئيسية نحو باقي دول القارة الأوروبية، وتفرض الهجرة المناخية، بهذا المعنى، تهديداتٍ متزايدة ومباشرة على أمن الحدود في تلك الدول، فضلاً عن إثقال كاهل مواردها المالية، والتأثير في توازناتها الديموغرافية، بما ينعكس حتماً على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي الشامل.



Source: Henrico, Ivan, and Bohumil Doboš. 2024. "Shifting Sands: The Geopolitical Impact of Climate Change on Africa's Resource Conflicts." *South African Geographical Journal*, 1-27.

<https://doi.org/10.1080/03736245.2024.2441116>



يفترض استمرار وتيرة التدهور المناخي وتفاقم تداعياته الأمنية والاقتصادية، دفع مزيد من السكان في المناطق المتأثرة إلى الهجرة نحو دول الشمال العالمي، بوصفها خياراً للبقاء وتحسين سبل المعيشة. ويترتب على ذلك، مواجهة دول شمال أفريقيا ودول جنوب أوروبا لتدفقات هائلة من موجات الهجرة المناخية، مما يُصاعد الضغوط ويزيد الاحتكاكات داخل هذه الدول وفيما بينها، شاملاً دول العبور والدخول والمقصد. وتتبلور أبرز التداعيات المتوقعة في ارتفاع حادٍّ لعمليات العبور البحري غير النظامي، وتفاقم للأزمات الاقتصادية والأمنية، وتسارع من قبل دول الدخول لإبرام اتفاقات ثنائية أوثق مع دول العبور، وذلك بالتوازي مع تصاعد الجدل داخل الاتحاد الأوروبي حول سياسات الهجرة، وازدياد نفوذ الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تبني سياساتٍ مناهضة للهجرة.

تحليل الانعكاسات المحتملة على دول شمال أفريقيا وجنوب أوروبا

تتمثل التأثيرات المتوقعة للهجرة المناخية في مزيج معقد من التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، التي تمسّ بعمق دول شمال أفريقيا، بوصفها نقطة عبور رئيسية، ودول جنوب أوروبا، باعتبارها بوابة الدخول الأولى. تواجه دول شمال أفريقيا تحدياتٍ متنامية تبدأ بتزايد الضغوط على بنيتها التحتية المحدودة، وتتضمن تراجع قدراتها الأمنية في ضبط الحدود، وازدياد أنشطة التهريب والاتجار بالبشر، فضلاً عن احتمالات توظيف الجماعات المتطرفة لتدفقات المهاجرين في تعزيز نفوذها. وفي المقابل، تُعاني دول جنوب أوروبا من تفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وتنامي الاستقطاب السياسي الحاد حول سياسات الهجرة، وهو ما يُهدد بتآكل التماسك الداخلي ويؤدي النزعات الشعبوية المعادية للمهاجرين.

مسار الهجرة نحو دول الاتحاد الأوروبي





أولاً: تحليل الانعكاسات على دول العبور (شمال أفريقيا)

تقع دول العبور في شمال أفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا) في منطقة محورية تربط تدفقات المهاجرين من الجنوب إلى الشمال، مما يفرض عليها طيفاً واسعاً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ويُتوقع أن يسهم التدفق المتزايد للمهاجرين في زيادة الضغط على مواردها الاقتصادية، وتعزيز نشاط شبكات التهريب العنيفة، وإحداث توترات ملحوظة في علاقاتها مع دول المقصد الأوروبية. فعلى الصعيد الاقتصادي، يُمارس المهاجرون الذين يُجبرون على البقاء مؤقتاً في دول العبور ضغوطاً إضافية على الخدمات الاجتماعية المثقلة أصلاً، كالإسكان والرعاية الصحية، مما يُمثل تحدياً بالغاً في ظل ندرة الموارد المحلية. كما يؤدي ازدياد الهجرة المناخية إلى ارتفاع مُطرد في تكاليف حماية الحدود، عبر تكثيف إجراءات المراقبة، وهو ما لا يتناسب بالضرورة مع الأوضاع المالية لهذه الدول، بل يُفاقم الضغط على مواردها الحكومية، ويشير تساؤلاتٍ حول قدرتها على تحمل هذه الأعباء.

أما فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي والأمن العام، فقد برزت مخاوف جدية من تنامي الأحياء المكتظة بالمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء والمخيمات العشوائية، وهو ما يُثير استياءً متنامياً لدى السكان المحليين الذين يرون في هذه التحولات إضعافاً للنسيج الاجتماعي. ومع استمرار تدفقات الهجرة، قد تُصبح أعمال العنف بين المهاجرين والسكان المحليين سمة بارزة، بما يُعرض استقرار المجتمعات للخطر. ويُضاف إلى ذلك التهديد المباشر لأمن الحدود، حيث تُعد شبكات التهريب والأنشطة الإرهابية من أبرز المخاطر الناجمة. وتعاني هذه الدول أصلاً من صعوباتٍ في مكافحة الجرائم الحدودية، ويزداد الأمر تعقيداً بسبب تفشي الفساد وانخفاض أجور الحراس، مما يُسهل حركة المهربين الذين باتوا أكثر تسليحاً، فضلاً عن تزايد انخراط الجماعات الإرهابية في عمليات التهريب. وعند استشراف المستقبل، يُرجح تفاقم الأنشطة غير المشروعة، كتهريب الأسلحة، مما قد يُعرض الحكومات الوطنية للخطر، لا سيّما الهشة منها كالحكومة الليبية. كما يُحتمل أن يتوسع النشاط الإرهابي ليشمل مجمل المنطقة، مستغلاً تدهور الأوضاع الاقتصادية، ولن تتمكن الحكومات الضعيفة، الواقعة تحت أعباء مالية، من مواجهة هذا التنامي.

وعلاوة على ذلك، قد يُسفر التدفق الهائل للمهاجرين عن توتراتٍ سياسيةٍ متزايدة بين دول العبور ونظيراتها الأوروبية. إذ قد تلجأ دول العبور إلى توظيف ملف المهاجرين كورقة ضغطٍ استراتيجية لتحقيق مكاسب سياسية. وقد شهدت العلاقات الثنائية توتراتٍ متكررة سابقاً، ويُرجح أن تتعمق هذه التداعيات؛ فعلى سبيل المثال، استخدمت المغرب مراراً التهديد بتخفيف الرقابة على الحدود للضغط على إسبانيا والاتحاد الأوروبي في سياق الخلافات المتعلقة بقضية الصحراء الغربية في عامي 2016 و2021، مما أدى إلى موجات عبور واسعةٍ للمهاجرين.



ثانيًا: تحليل الانعكاسات على دول الدخول (جنوب أوروبا)

تتحمل دول الدخول في جنوب أوروبا، وعلى رأسها إيطاليا وإسبانيا واليونان، العبء المباشر والأولي للهجرة المناخية. فباعتبارها تقع في الخطوط الأمامية لوصول المهاجرين غير النظاميين، تواجه هذه الدول تداعيات اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية عميقة. وتشهد الحدود الأوروبية تدفقاً متزايداً من عمليات العبور البحري، خصوصاً عبر المتوسط وشمال غرب أفريقيا؛ إذ سُجل، وفقاً لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصول نحو 66,155 مهاجراً عبر المسار البحري بحلول نهاية يونيو 2025. وتتجاوز هذه الديناميكيات حدود دول الدخول لتؤثر في مسار الاتحاد الأوروبي برمته؛ فإذا عجزت دول الجنوب عن استيعاب التدفق المتزايد، وفشل الاتحاد في التوصل لاتفاق لتقاسم الأعباء، قد تتجه الحكومات الوطنية لإبرام اتفاقات ثنائية مؤقتة مع دول العبور، متجاوزةً النهج التعددي للاتحاد. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تراجع الثقة بين الدول الأوروبية حيال سياسات الهجرة، مما يُفضي إلى تآكل التماسك الداخلي للاتحاد.

وعلى الصعيد السياسي، يبدو تصاعد شعبية اليمين المتطرف أمراً شبه حتمي، إذ تتصدر الأحزاب المناهضة للهجرة البرامج الانتخابية. وسيؤدي هذا الصعود إلى تداعيات خطيرة، أبرزها فرض قيود على الحريات المدنية وتقويض منظومة الضوابط والتوازنات الديمقراطية. ويُفضي تحول ولاءات الناخبين نحو هذه الأحزاب إلى إحداث تغييرات جوهرية في أنماط الحوكمة، مدفوعاً بتنامي السخط الشعبي. وحتى في حال عدم تحقيق نجاح انتخابي كامل، فإن حضورها المتزايد في السلطة التشريعية يُلقي بظلاله على الحكومات الليبرالية. فعلى سبيل المثال، شهدت إيطاليا (كدولة دخول) فوز حزب "إخوة إيطاليا" بنسبة 25.99% من الأصوات عام 2022، مقارنة بـ 4.4% عام 2018. وفي المقابل، حقق حزب "البديل من أجل ألمانيا" (كدولة مقصد) نسبة 20.8% في الانتخابات الفيدرالية لعام 2025، مقارنة بـ 10.4% عام 2021. ويُتوقع استمرار هذا النمط في إسبانيا واليونان وهولندا، مع احتمال فرض قيود أشد، كما يُعد ارتفاع نسب التصويت لهذه الأحزاب مؤشراً على فوزها بمزيد من المقاعد في البرلمان الأوروبي، مما سيحدث تحولات جوهرية في سياسات الاتحاد.

يتقاطع هذا الاستقطاب السياسي مع بُعد ثقافي عميق، إذ يميل اليمين الشعبوي إلى تصوير المهاجرين كتهديد للهوية الوطنية، مُحملاً إياهم مسؤولية البطالة وتدني الأجور. وتُضعف هذه الانقسامات مناعة الأنظمة الديمقراطية، إذ تدفع الحكومات لتبني سياسات تقييدية إرضاءً للقواعد الانتخابية المناهضة للهجرة، مما يُقوض منظومة حقوق الإنسان. ومع استمرار تدفق المهاجرين المناخيين، يُرجح أن يتعمق هذا الاستقطاب، ممهداً الطريق لمزيد من المكاسب الانتخابية لليمين المتطرف. وستصبح سياسات الهوية والنزعة القومية هي البوصلة الموجهة لأوروبا، مما يُفضي إلى تقييد شامل لمنظومة الهجرة. ويُتوقع أن تهيمن الأجواء العدائية، كما تجل في الاحتجاجات الأخيرة بالمملكة المتحدة بين التيارات المتعارضة، وهو مشهد يتكرر في دول أوروبية أخرى، مما يُسرع في انتشار المواقف المناهضة للهجرة.

وتفرض الهجرة المناخية تداعيات اقتصادية وأمنية مماثلة على دول الدخول. إذ تتحمل هذه الدول العبء المالي لإدارة التدفقات ومواجهة التهديدات الإرهابية المرتبطة بها. وتتطلب الاستجابة تكثيف أعداد حرس الحدود وتعزيز المراقبة البحرية، وهو ما يترتب عليه أعباء مالية باهظة. وتساهم شبكات الجريمة المنظمة في توليد تهديدات أمنية خطيرة عبر تهريب المهاجرين. وعلاوة على ذلك، قد تُستغل مسارات الهجرة وطرق اللجوء من قبل التنظيمات الإرهابية كقنوات منخفضة التكلفة لنقل عناصرها وتنفيذ عملياتها.



استراتيجيات للتخفيف: كيف يمكن الحد من التداعيات؟

يستدعي الأثر المزعزع للاستقرار، الناجم عن الهجرة المناخية، صياغة استجابات سياسات قادرة على معالجة الضغوط الآنية والمحركات البنيوية بعيدة المدى في آن واحد. وعلى الرغم من طرح مبادرات دولية عدة، من أبرزها "مبادرة نانسن" (Nansen Initiative) التي تطورت لاحقاً إلى "المنصة المعنية بالنزوح الناتج عن الكوارث" (Platform for Disaster Displacement) لسد ثغرة حرجية في منظومة الحماية الدولية للمهجرين عبر الحدود بفعل الكوارث، إلا أن الإجراءات الارتجالية وردود الفعل الآنية أثبتت قصورها الواضح في مواجهة حجم التحدي. ويستلزم ذلك انتقال صناع السياسات نحو تبني استراتيجيات شاملة تدمج بين المسؤولية الإنسانية والصلابة السياسية والأمنية. وتطرح الخيارات المقترحة التالية مساراً عملياً للمضي قدماً.

1. تعزيز القدرة على الصمود في دول العبور

ينبغي الشروع في تمويل برامج صمود مُصممة خصيصاً لتلبية احتياجات دول الجنوب العالمي، مع تركيز دقيق على معالجة المشكلات المزمنة والمتباينة جغرافياً. ويمكن للاتحاد الأوروبي في هذا السياق إعادة توجيه موارد صندوق اللجوء والهجرة والإدماج (AMIF) للفترة 2021-2027، وتكييف استراتيجيات العامين المتبقين منه لدمج برامج التعليم والتدريب المهني بما يتوافق مع واقع أسواق العمل المتغيرة في كل دولة. ويقتضي ذلك أن يتشاور فريق الصندوق مباشرة مع مواطني تلك الدول، إذ أظهرت الدروس المستفادة أن معايير دول المقصد واحتياجاتها غالباً ما لا تتوافق مع أولويات واحتياجات دول الجنوب. وتُعد السياسات القائمة على المركزية الأوروبية (Eurocentrism) إشكالية في معالجة الهجرة غير النظامية، كونها لا تُلبي المتطلبات الفعلية لهذه الدول. وسيواصل الإخفاق في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والصحية للسكان المحليين تغذية موجات الهجرة، مما يعني عجز الصندوق عن معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة.

ينبغي لفريق "صندوق اللجوء والهجرة والاندماج" أن يتشاور مع مواطني تلك الدول، إذ أظهرت الدروس المستفادة أن معايير واحتياجات دول المقصد لا تتوافق مع أولويات واحتياجات دول الجنوب العالمي. كما أن السياسات القائمة على المركزية الأوروبية (Eurocentrism) في معالجة الهجرة غير النظامية من دول العالم الثالث تُعد إشكالية في تلبية المتطلبات الفعلية لهذه الدول. وسيواصل الإخفاق في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والصحية للسكان المحليين تغذية موجات الهجرة، ما يعني أن "صندوق اللجوء والهجرة والاندماج" قد يعجز عن معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة.

في حالات الطوارئ، ينبغي توجيه المرفق الموضوعاتي (Thematic Facility) التابع لصندوق اللجوء والهجرة والإدماج نحو مواجهة الكوارث الإنسانية الواقعة على الحدود بين دول العبور ودول الدخول، وهو ما يستلزم قدرًا عالياً من المرونة والتنسيق مع السلطات المحلية. كما يُعد وجود المدققين ومؤشرات الأداء ضرورياً لتتبع مستوى التقدم وقياس فعالية مرافق الطوارئ التي يوقرها الصندوق. وسيسهم التنسيق مع سلطات دول المنشأ ودول العبور المحلية في تقدير الاحتياجات الاقتصادية الناجمة عن تفاقم الظروف المناخية، وتحديد أعداد المهاجرين غير النظاميين، وتقييم التحديات المتعلقة بإدارة تدفقات الهجرة. كذلك، تُعزز منظمات المجتمع المدني قنوات التنسيق بين السلطات المحلية في دول المنشأ والعبور من جهة، والسلطات في دول الدخول والمقصد من جهة أخرى.



وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتسم استثمارات صندوق اللجوء والهجرة والإدماج الموجهة نحو دول المنشأ والعبور بطابع طويل الأمد لضمان استدامة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، من خلال تلبية الاحتياجات الاقتصادية للمواطنين والحد من تداعيات التقلبات المناخية.

2. إعادة تعريف دبلوماسية الهجرة

تُعد إعادة النظر في دبلوماسية الهجرة ضرورة ملحة في ظل التحوّلات المتسارعة، إذ ستجد دول المقصد نفسها مضطرة إلى تقديم حوافز اقتصادية وسياسية واجتماعية أكثر جاذبية لدول العبور، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات ذات الأولوية القصوى. وينبغي أن تُصمّم هذه الحوافز بما يتناسب مع السياق المحلي لكل دولة، وبما يمكّنها من إدارة تدفّقات المهاجرين داخل حدودها بفاعلية. وفي الوقت نفسه، يمكن لدول المقصد أن تعزّز التعاون المؤسسي المنظم عبر دمج إدارة الهجرة في الأطر الإقليمية الأوسع، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد من أجل المتوسط، وتشجيع هذه الكيانات على الاضطلاع بأدوار أكثر فاعلية في تنسيق الاستجابات الجماعية. ومن شأن الفهم العميق الذي تمتلكه هذه المؤسسات لديناميات المنطقة أن يسهم في توجيه سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية نحو مسارات أكثر كفاءة واتساقاً مع خصوصية السياق الإقليمي.

3. الاستعداد لتدابير استباقية طويلة الأمد بشأن المناخ

ينبغي لصنّاع السياسات أن يدركوا أن الهجرة المناخية ليست أزمة ظرفية، بل تحدياً بنيوياً طويل الأمد. فالإجراءات الوقائية لا تقل أهمية عن التدابير التفاعلية في التعامل مع هذه الظاهرة. أولاً، يمكن لدول شمال أفريقيا أن تتبّن تدابير استباقية من خلال إنشاء مؤسسات إقليمية محورية تُعنى بتعزيز التعاون وتنسيق الجهود الجماعية للتكيّف مع التحديات المناخية المتفاقمة، بما في ذلك دعم البحث العلمي والمبادرات الهادفة إلى معالجة ندرة الموارد الناجمة عن تغيّر المناخ. ثانياً، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يوسّع نطاق تمويله لمشروعات التكيّف المناخي في المناطق الهشة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا، بما يعزّز القدرة المؤسسية والتنمية على مواجهة آثار التغيّر المناخي على المدى البعيد. قد تُوجّه المساعدات التقنية والمالية نحو الحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة والغازات السامة، وتعزيز إنتاجية المحاصيل والسلالات وتنويعها، إضافة إلى ترشيد استخدام الموارد المائية. ويمكن لتمويل مثل هذه المشروعات أن يُسهم في الحدّ من آثار التدهور المناخي وتقليص الدوافع المؤدية إلى الهجرة من دول المنشأ. وأخيراً، ينبغي اعتماد أنظمة الإنذار المبكر والنماذج الاستباقية لتوقع الآثار المحتملة للهجرة المرتبطة بالمناخ، ووضع استراتيجيات مسبقة للتحكّم في تدفّقات المهاجرين، مع توفير الخدمات الأساسية اللازمة لاستيعاب الأعداد الوافدة، دون الإضرار بمصالح السكان المحليين في دول العبور والدخول.

ختاماً، يُسدد التغير المناخي ضرباته لأكثر مناطق العالم هشاشة، وتُعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من بين أكثرها تضرراً. إذ تُفضي النزاعات المترتبة على شح الموارد وفشل المحاصيل الزراعية بفعل التقلبات المناخية إلى دفع الأفراد نحو الهجرة بحثاً عن سبل عيش أفضل. وتكتسب الهجرة المناخية بذلك أهمية متنامية نظراً لما تُخلفه من تداعيات مُزعزعة للاستقرار تطال دول شمال أفريقيا ودول جنوب أوروبا.



وحيث إن دول شمال أفريقيا تمثل مركزاً محورياً لاستقبال المهاجرين، ستواجه هذه المناطق أعباءً متفاقمة ناجمة عن تصاعد التهديدات على حدودها من قبل الميليشيات والجماعات الإجرامية. كما سيتضاعف الضغط المالي عليها لحماية حدودها وتعزيز قدراتها الأمنية، بالتوازي مع التزاماتها بتوفير الخدمات المحلية المحدودة أصلاً. وفي ذات السياق، قد تُفضي التوترات المتنامية بين السكان المحليين والمهاجرين إلى تقويض أسس التماسك الاجتماعي وتكريس بيئة داخلية متزايدة الهشاشة. أما دول الدخول، فستواجه بدورها تداعيات مالية وأمنية مقلقة، الأمر الذي قد يدفعها إلى تفضيل مسارات التنسيق الثنائي مع دول العبور للتخفيف من حدة الأزمة. على الانخراط ضمن الآليات الجماعية للاتحاد الأوروبي، مما يُضعف التماسك العام داخل الاتحاد. ويُرجح أن تنعكس هذه التحولات المرتقبة في صعود متزايد للأحزاب اليمينية المتطرفة على المستويين الوطني والاتحادي، مدفوعة بخطابٍ وأجندةٍ مناهضين للهجرة.

يتبلور الهدف المشترك لدول العبور والدخول والمقصد حول الحد من تدفقات المهاجرين غير النظاميين. ومن ثم، يتعين أن ترتقي المبادرات المعتمدة إلى مستوى أعلى من الفاعلية والكفاءة. أولاً، يجب تصميم برامج الصمود التي تقدمها دول المقصد لتكون متوائمة تماماً مع احتياجات دول المنشأ، مع إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية لضمان معالجة القضايا الاقتصادية والأمنية والصحية على نحو متكامل وواقعي. ثانياً، يُطالب الاتحاد الأوروبي بإعادة هيكلة دبلوماسيته في مجال الهجرة عبر تقديم برامج أكثر جاذبية لدول العبور في القطاعات المالية والتنموية. ثالثاً، تُسهم التدخلات الاستباقية بعيدة المدى في تعزيز هذا المسار، عبر تبني تدابير وقائية لمواجهة تغير المناخ، وتوجيه التمويل نحو مشاريع زراعية بديلة لتكثيف مع الاختلالات المناخية، إضافةً إلى إنشاء أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بتداعيات الهجرة المناخية والتعامل معها بفاعلية، بما يضمن توازناً دقيقاً للمصالح بين المهاجرين والسكان المحليين.



المراجع

1. Abderrahim, Tasnim. "Maghreb migrations: How North Africa and Europe can work together on sub-Saharan migration." European Council on Foreign Relations, September 5, 2024, Accessed September 17, 2025. <https://ecfr.eu/publication/maghreb-migrations-how-north-africa-and-europe-can-work-together-on-sub-saharan-migration/>
2. "Africa faces disproportionate burden from climate change and adaptation costs." World Meteorological Organization. September 2, 2024, Accessed September 16, 2025. <https://wmo.int/news/media-centre/africa-faces-disproportionate-burden-from-climate-change-and-adaptation-costs>
3. Almulhim, Abdulaziz I., et al. (2024). Climate-induced migration in the Global South: an in depth analysis. npj Clim. Action 3, 47. <https://doi.org/10.1038/s44168-024-00133-1>
4. "Asylum, Migration and Integration Fund (2021-2027)." European Commission. May 16, 2025, Accessed September 15, 2025. https://home-affairs.ec.europa.eu/funding/asylum-migration-and-integration-funds/asylum-migration-and-integration-fund-2021-2027_en
5. Ayugi, Brian, et al. (2022). Review of Meteorological Drought in Africa: Historical Trends, Impacts, Mitigation Measures, and Prospects. Pure Appl. Geophys. 179, 1365-1386. <https://doi.org/10.1007/s00024-022-02988-z>
6. "Bundestag election 2021". The Federal Returning Officer. Accessed October 10, 2025. <https://www.bundeswahlleiterin.de/en/bundestagswahlen/2021/ergebnisse/bund-99.html>
7. "Bundestag election 2025". The Federal Returning Officer. Accessed October 10, 2025. <https://www.bundeswahlleiterin.de/en/bundestagswahlen/2025/ergebnisse/bund-99.html>
8. "Climate Change Indicators: U.S. and Global Temperature." U.S. Environmental Protection Agency. (2024). Accessed September 17, 2025. <https://www.epa.gov/climate-indicators/climate-change-indicators-us-and-global-temperature>
9. Green, Ruth. "The year of elections: The rise of Europe's far right." International Bar Association, September 30, 2024, Accessed September 15, 2025. <https://www.ibanet.org/The-year-of-elections-The-rise-of-Europes-far-right>



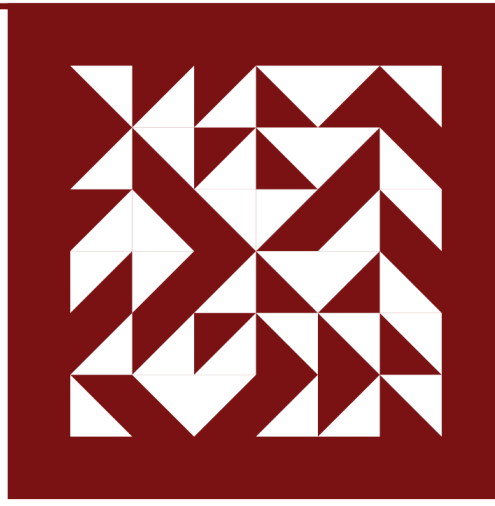
10. Hanlon, Querine, and Herbert, Matthew M. "Border Security Challenges in the Grand Maghreb." United States Institute of Peace, May 2015, Accessed September 17, 2025. <https://www.files.ethz.ch/isn/191018/PW109-Border-Security-Challenges-in-the-Grand-Maghreb.pdf>
11. Helbling, Marc, and Meierrieks, Daniel. (2022). Terrorism and Migration: An Overview. *British Journal of Political Science*, 60 (2), 977-996. <https://doi.org/10.1017/S000712342000058>
12. Henrico, Ivan, and Bohumil Doboš. 2024. "Shifting Sands: The Geopolitical Impact of Climate Change on Africa's Resource Conflicts." *South African Geographical Journal*, 1-27. <https://doi.org/10.1080/03736245.2024.2441116>
13. "Hunger skyrockets by nearly 80 percent in Eastern and Southern Africa over past five years amidst worsening water crisis." OXFAM. March 20, 2025, Accessed September 16, 2025. <https://www.oxfam.org/en/press-releases/hunger-skyrockets-nearly-80-percent-eastern-and-southern-africa-over-past-five-years>
14. "International migration and development." United Nations General Assembly. August 24, 2024, Accessed September 17, 2025. <https://docs.un.org/en/A/79/323#:~:text=Currently%2C%20more%20than%20one%20in,destination%20and%20along%20transit%20routes>.
15. Martini, Lorena Stella. "Between disputes and rapprochement: Latest evolutions and power dynamics in Morocco-Spain relations." *Trends Research & Advisory*. April 19, 2023, Accessed September 17, 2025. https://trendsresearch.org/insight/between-disputes-and-rapprochement-latest-evolutions-and-power-dynamics-in-morocco-spain-relations/?srsId=AfmBOoqeym1AG_mO5gNjy3_Fv0aWph0kl-xltoNsXwPUSwh3Im9bURdj
16. Moshe, Nette, et al. (2025). What happens when forced migrants and transit state actors meet? Encounters at decision nodal points during the migration journey. *CMS* 13 no. 46. <https://doi.org/10.1186/s40878-025-00469-5>
17. Nicholls, Catherine. "Far-right anti-immigration protests in London lead to clashes with police." *CNN*, September 14, 2025, Accessed September 18, 2025. <https://edition.cnn.com/2025/09/13/europe/far-right-anti-immigration-protests-london-intl>



18. "Regulation (EU) 2021/1147 of the European Parliament and of the Council of 7 July 2021 establishing the Asylum, Migration and Integration Fund." European Union. July 15, 2021, Accessed September 15, 2025. <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32021R1147>
19. Rigaud, Kanta Kumari, et al. (2018). "Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration." World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/29461>
20. "Sea Arrivals Overview", UNHCR, August 2025, Accessed September 17, 2025. <file:///C:/Users/Farah/Downloads/UNHCR%20Europe%20Sea%20Arrivals%20-%20August%202025.pdf>
21. "State of the Global Climate in Africa 2024." (2025). World Meteorological Organization. Accessed September 17, 2025. https://library.wmo.int/viewer/69495/download?file=WMO-1370-2024_en.pdf&type=pdf&navigator=1
22. "State of the Global Climate 2024." (2025). World Meteorological Organization. Accessed September 17, 2025. https://wmo.int/sites/default/files/2025-03/WMO-1368-2024_en.pdf
23. Uslu, Ömer Doğukan. (2025). Securitization of Immigration through Populist rhetoric in Italy by the Brothers of Italy (Fdi). International Journal of Social Humanities and Administrative Sciences, 11(2), 83-91. <https://doi.org/10.5281/zenodo.15069110>
24. Vallentine, Jennifer, et al. "Migration diplomacy." Friedrich-Ebert-Stiftung, June 27, 2024, Accessed September 15, 2025. <https://www.fes.de/en/stiftung/international-work/articles-international-work/migration-diplomacy>
25. Vallentine, Jennifer, et al. "Power dynamics, arm twisting and migrant rights: the many (ugly) faces of migration diplomacy." Mixed Migration Centre. April 11, 2024, Accessed September 15, 2025. <https://mixedmigration.org/many-ugly-faces-migration-diplomacy/>
26. Voce, Antonio, and Seán Clarke. "Italian election 2022: live official results." The Gaurdian. September 26, 2022, Accessed September 30, 2025. <https://www.theguardian.com/world/ng-interactive/2022/sep/25/italian-election-2022-live-official-results>



27. von Soest, Christian. "A Heated Debate: Climate Change and Conflict in Africa." GIGA Focus Africa, no. 2 (2020). German Institute for Global and Area Studies. Accessed October 10, 2025. <https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-67161-7>
28. "What is Climate Change?" United Nations. n.d. Accessed September 16, 2025. <https://www.un.org/en/climatechange/what-is-climate-change>



تقديرات استراتيجية

عن المركز

يسعى مركز الحبتور للأبحاث إلى أن يكون مركزاً رائداً للتميز في الدراسات السياسية والاقتصادية والإنذار المبكر في المنطقة، وتتمثل رؤيتنا في تعزيز السياسات وصنع القرارات المستنيرة المبنية على الأدلة التي تُعزز التنمية المستدامة، وتقوي المؤسسات، وتعزز السلام والاستقرار الإقليميين. نحن ملتزمون بتقديم حلول مبتكرة للتحديات الأكثر إلحاحاً في المنطقة من خلال البحث والتحليل والحوار.

تقديرات استراتيجية

إصدار غير دوري يصدر عن مركز الحبتور للأبحاث، يقدم تحليلاً عميقاً وتقييماً مستقبلياً للقضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية ذات التأثير الاستراتيجي على المنطقة العربية والعالم. بهدف تزويد صناع القرار والباحثين والمهتمين برؤية مستنيرة حول التطورات والتحديات والفرص الناشئة.